بتر أصبعي دكتور وطعن آخر في تبادل للضرب والجرح

مراقبة الجريحين بالمستشفى وإحالتهما على النيابة العامة بعد تلقيهما الإسعافات

تسبب شجار بين خمسة أشخاص، من ضمنهم ثلاثة أشقاء، قرب محطة القطار تابريكت، يوم السبت الماضي، في مجزرة تناثرت إثرها الأشلاء البشرية هنا وهناك، إذ تمكن أحد أطراف النزاع من إصابة أحدهم بطعنة ساطور في البطن، وبتر أصبعي آخر، تقول أسرته إنه حصل للتو على شهادة دكتوراه.

واستنادا إلى مصادر مطلعة، فإن الأطباء والممرضين بالمركز الاستشفائي الإقليمي «الأمير مولاي عبد الله»، بسلا، وقفوا في حالة ذهول إزاء هذه القضية، خصوصا بعد أن شاهدوا والدة أحد الضحايا وهي تحمل في يدها أصبعي ابنها، وهي في وضعية نفسية متدهورة، قبل أن ينصحها بعض الممرضين بالتوجه إلى أقرب محل لبيع الثلج، من أجل الحفاظ على تلك الأعضاء البشرية، وحمايتها من التلف، لإعادة زرعها من جديد، بالمستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط.

ولم تكد تمر بضع دقائق، حتى توافد شخصان على المستشفى نفسه، أحدهما في حالة حرجة، إذ أصيب بطعنة في منطقة حساسة بجسده، وكادت تتسبب في مصرعه.

وبمجرد أن بلغ الأمر إلى السلطات الأمنية، أصدر رئيس المنطقة الأمنية الإقليمية بسلا، تعليماته من أجل البحث واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذه القضية، فانتقلت سيارات الأمن الوطني، إلى المستشفى الإقليمي على وجه السرعة، حيث باشرت إجراءات الاستماع إلى الأطباء والممرضين، من أجل الإحاطة علما بتفاصيل هذه القضية، قبل أن يتوجه رجال الأمن إلى المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط، لاستكمال إجراءات البحث والتحقيق.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها «الصباح»، فإن الشرطة القضائية استمعت إلى أسر المعنيين بهذه القضية، بعدما تعذر البحث مع أطراف النزاع، لوجود كل واحد منهم في حالة صحية خطيرة، نتيجة الإصابات التي تعرض لها.

وأضاف المصدر ذاته أن رجال الأمن استمعوا في البداية إلى أقارب الشاب الذي بترت أصابعه، فأكدت والدته أن ابنها هرع إلى داخل بيت أسرته، وأخبر شقيقه أن شخصا اعترض سبيله قرب محطة القطار تابريكت، التي يقطنون جوارها، وجرده من مبلغ مالي قدره 5000 درهم، والتمس من شقيقه الذهاب رفقته من أجل استعادة المبلغ المالي.

ووفق المعطيات، فإن الأشقاء الثلاثة وجدوا المتهم في حالة هستيرية، رفقة أحد المنحرفين، وطلبوا منه إرجاع الأموال المسروقة، لكنه هاجمهم بسلاح أبيض من الحجم الكبير، فطعن الأول بسيف في البطن، بينما هوى على يد الثاني، متسببا في بتر أصبعيه.

الأمن له رواية أخرى للواقعة، إذ نفى أن يكون الأمر متعلقا بحادث سرقة بالعنف، مؤكدا أن القضية تتعلق ب»تبادل للضرب والجرح».

وكشف مصدر أمني أن هناك شخصين موضوعين حاليا تحت المراقبة الأمنية بالمستشفى، حيث يتلقيان العلاج، مشيرا إلى أن وكيل الملك أصدر تعليمات إلى الشرطة القضائية، تقضي بإحالتهما على المحكمة، في حالة اعتقال، بمجرد تماثلهما للشفاء. واستدل المصدر ذاته على انتفاء العنصر الإجرامي في هذه القضية، بالنظر إلى قرب مسكني أطراف الشجار، مشيرا إلى احتمال وجود شنآن سابق، كان سببا في وقوع هذه المعركة الدامية.

محمد البودالي (مكتب الرباط)

عصابة للسرقة بالعنف أمام استئنافية سلا

أحالت عناصر الدائرة الأمنية الثانية عشرة بسلا الجديدة، الأسبوع الماضي، ستة أشخاص على الوكيل العام للملك لدى ملحقة محكمة الاستئناف بسلا، بعد متابعتهم من أجل تكوين عصابة إجرامية، لاقتراف سرقات بالعنف، والضرب والجرح بواسطة السلاح الأبيض، والسطو على ما بداخل السيارات، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حقهم.

وذكر مصدر مطلع أن الدائرة الأمنية المشار إليها، تلقت مجموعة من الشكايات، التي تقدم بها مواطنون تعرضوا لسرقات بالعنف واعتداءات على أيدي أفراد العصابة، الأمر الذي استدعى من رئيس الدائرة، عادل النجار، فتح تحقيق في القضية، تحت إشراف رئيس المنطقة الأمنية الإقليمية.

وذكر مصدر مطلع أن رجال الأمن تجندوا للبحث عن أفراد هذه العصابة، وباشروا سلسلة تحريات مكثفة، استندت إلى تصريحات الضحايا، وإفادات بعض المخبرين، مشيرا إلى أن البحث لم يستغرق وقتا طويلا، ليلقى القبض على الأظناء.

وكشف المصدر ذاته أن المتهمين كانوا يعترضون سبيل المارة لسرقتهم بالعنف، كما كانوا يكسرون زجاج نوافذ السيارات، ويستولون منها على أجهزة التسجيل وغيرها، مشيرا إلى أن المتهمين اعترفوا، أثناء التحقيق معهم، بجميع السرقات التي قاموا بتنفيذها.

وكشف المصدر ذاته أن جميع المتهمين يسكنون في سلا الجديدة، ويتزعمهم شخص يدعى «مروان»، يبلغ من العمر 24 سنة، ويحمل سوابق قضائية، مشيرا إلى أن الأخير حاول مهاجمة الشرطة بسيف، ولم تتمكن من إلقاء القبض عليه إلا بعد مقاومة شديدة.

من جهة أخرى، كشف المصدر ذاته أن الأظناء كانوا يستغلون غياب الإنارة في بعض الأماكن بسلا الجديدة، للتربص بضحاياهم، وسرقتهم بالعنف، محملا المسؤولية إلى المسؤولين بالمجلس البلدي، الذين يهملون تزويد المنطقة بأعمدة الإنارة، وتهيئة الطرقات، الأمر الذي يتيح الفرصة للمجرمين، ويصعب عمل رجال الأمن.

م.ب (مكتب الرباط)

حوادث

إجراءات إصلاحية جديدة بسجن أربعاء الغرب

ذكر مصدر مطلع أن إدارة السجن الفلاحي بمدينة سوق أربعاء الغرب، ضواحي القنيطرة، تستعين، هذه الأيام، بتلاوة القرآن الكريم وتجويده، لتربية السجناء، وتفادي حالات العود. وفي هذا الصدد، كشف المصدر ذاته أن الإدارة توفقت، بالفعل، في تهذيب عدد من السجناء، خصوصا أن بعضهم تصدروا المرتبة الأولى والثانية على الصعيد الوطني بخصوص حفظ القرآن وتجويده.

وكشف المصدر ذاته، أن مدير السجن الفلاحي، الفهامي أحمد، عمم هذه المبادرة على جميع السجناء، في الوقت الذي باشر فيه إصلاحات أخرى، أعادت إلى المؤسسة معنى الإصلاحية الحقيقي، رغم أنها كانت في السابق شبه «حديقة بشرية»، بتعبير المصدر ذاته، الذي أكد أن المدير المشار إليه أشرف على تغييرات شاملة في التنظيم وضمان الخدمات الصحية والتطبيب وسلامة الغذاء. وعبر عدد من زوار هذه المؤسسة عن استحسانهم لحسن استماع وتواصل مدير السجن معهم، كما عبر بعضهم عن ارتياحهم من إجراءات اتخذها المدير أخيرا، من قبيل استقبال السجناء للاستماع إلى مشاكلهم، وعزل أصحاب السوابق عن الذين يدخلون السجن أول مرة، تفاديا لانتشار عدوى الانحراف، كما أنه يعزل السجناء المدخنين عن غير المدخنين.

م.ب (مكتب الرباط)

ملف سرقة مولود أمام جنايات آسفي

ينظر قاضي التحقيق بالغرفة الأولى، في مارس المقبل، في ملف يتعلق بسرقة مولود من المستشفى المحلي والاغتصاب والتزوير، وذلك في إطار التحقيق الابتدائي، بعد إحالته عليه من قبل الوكيل العام بالمحكمة ذاتها.

وكان قاضي التحقيق، قرر متابعة المتهمين في حالة سراح، بعدما أحيلوا عليه من قبل النيابة العامة في حالة اعتقال، وهو ما حدا بالأخيرة إلى استئناف قرار قاضي التحقيق، أمام الغرفة الجنحية بالمحكمة ذاتها، بيد أن الأخيرة قررت، قبل أسبوع، تأييد القرار. من جهته، طالب فرع المركز المغربي لحقوق الانسان بالشماعية، في رسالة إلى وزير العدل، عبد الواحد الراضي، بتتبع هذا الملف، واتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة حق الضحية، المتحدرة من جماعة رأس العين القروية بإقليم آسفي. وكانت الضحية تعيش ببيت يضم أربع أسر مع ابن عمها المدعو «س.م»، حيث تعرضت للاغتصاب من طرف الأخير، وهي دون سن 14، وأرغمها على كتمان الأمر تحت التهديد، قبل أن يعدها بالزواج.

ولما انكشف حملها، تضيف المصرحة، أقرت بما جرى، واعترف الجاني بأنه المتسبب في حملها، قبل أن يتدخل عمها (والده)، لاحتواء الوضع، وذلك بإبرام عقد النكاح بدل تثبيت الزوجية، لتهدئة الأوضاع وربح الوقت وامتصاص غضب أبيها، قبل ترحيلها إلى منزل يعود إلى ملكيتهم بآسفي، وتكليف شقيقه «س.ع» وزوجته بالإشراف على تتبع حالتها الصحية، إلى حين وضع مولودها.

وتضيف الضحية، في محضر الاستماع إليها من قبل درك اليوسفية، أنها تعرضت إلى معاملة قاسية وسيئة قصد إجبارها على إجهاض الجنين، بيد أنها تسلحت بالعزيمة والصبر، إلى أن أجبرت في آخر المطاف على إجراء عملية قيصرية بقسم الولادة بالمستشفى الإقليمي محمد الخامس بآسفي، أنجبت إثرها مولودة، لم تنعم برؤيتها، إذ تم إخفاؤها وتسليمها إلى مجهول من طرف أبي زوجها وزوجته بمساعدة من الممرضة التي أشرفت على ولادتها.

الضحية تضيف أن المشتكى بهم استغلوا أميتها وصغر سنها وضعفها، قبل تطليقها بطرق ملتوية، وتم إحضار ابنة عمها مكانها ساعة تطليقها، وتزوير توقيعها، قبل أن تفاجأ أنه بالأمر. وأضافت أنها وضعت العديد من الشكايات لدى المصالح القضائية والأمنية، بيد أن الملف ظل براوح مكانه، وثبت لها تواطؤ العديد من الأطراف لإخفاء الحقيقة، التي ظلت ضائعة لمدة عشر سنوات، قبل أن ينكشف الأمر، وتعثر على مولودتها لدى إحدى الأسر باليوسفية والتي تسلمتها من عمها وزوجته، مما حذا بها إلى توجيه شكاية جديدة، من أجل إجراء تحقيق في الموضوع. وقد أمرت النيابة العامة بإجراء تحليل الحمض النووي، للتأكد مما إذا كانت الابنة من فصيلة الضحية أم لا. وينتظر أن يكشف التحقيق عن معطيات جديدة في هذا الملف، وتورط العديد من الأطراف الأخرى، التي لم يشملها التحقيق بعد.

محمد العوال (آسفي)

الأخبار لا تتوقف، ونحن أيضا
تليفزيون بي بي سي العربي 24 ساعة يوميا

Arabsat, Eurotelsat, Nilesat

bbcarabic.com

BBC
عالمك